من ثغرات الدرس النحوي عند العرب

(بحث في المنهج)

د. عبد الكريم مجاهد

قسم اللغة العربية

جامعة البنات الأردنية

بعد ظهور الإسلام واتساع رقعته وترامي مملكته، أصبحت العربية لغة الدين والدولة والشعوب التي اختلطت واندمجت وامتزجت بحيث أصبح الجميع مواطنين في هذه الدولة، يُجمعون على العربية ويتخاطبون بها ويتفاهمون. ورغم إيجابية هذا الأمر، إلا أنه حمل في ثناياه آثاراً سلبية عكرت صفاء العربية ونقاءها، حيث تسرب اللحن إلى أصحابها الذين كانوا يتكلمون بها سليقة، وكأنهم كانوا يرتضعونها مع حليب أمهاتهم، بل إن عدوى اللحن انتقلت إلي القرآن الكريم والحديث الشريف. وكان هذا أول اختلال ظهر في لغتنا العزيزة، إذ رويت وقائع شتى من اللحون من أيام الرسول ﷺ، وعمر وأبي بكر رضي الله عنهما، وكثرت، بعد ذلك، اللحون في العصر الأموي.

أما غير العرب فكانوا أحوج إلى تلقي علم يقوّم ألسنتهم ويخلّصهم من رطانة العجمة من أجل فهم دينهم الجديد، مدفوعين بطموح يرفع قدرهم ويعلي من شأنهم في الدولة العربية وسبيله إتقان العربية.

وصدقت عزيمة الجميع عرباً وغير عرب في محاربة وباء اللحن، فقامت حركة علمية جبارة هدفها وغايتها تأسيس علم عربي جديد، يساعد في تنقية العربية وتخليصها من الشوائب، أقصد شوائب اللحن، وقد أطلق عليه فيما بعد علم النحو، الذي نشأ ونضج وأكتمل في أحضان الدين، خدمة لنصه التشريعي وهو مناط استنباط الاحكام الفقهية فكانت نشأته عربية خالصة، ولم يكن نبتاً شيطانياً في ميلاده. ويشهد لكل ما ذكرناه ابن خلدون في مقدمته عندما بين الأسباب والغايات التي دعت إلى وضع النحو والكيفية

التي تمت بها نشأته ونموه بقوله [1]: « . . فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى اليها السمع من المخالفات التي للمستعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها، لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبهَ الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل إن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التعبير عاملاً، وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم. فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو».

حقاً لقد بنى النحاة واللغويون صرحاً ضخماً من قواعد العربية، نحواً وصرفاً وصوتاً، واستفرغوا جهوداً جبارة في التقعيد والتصنيف في مختصرات ومطوّلات وحواشٍ وشروح حتى تضخم المحصول واضطربت القواعد لدرجة التعقيد الذي يسبب النفور، وأصبحت الإحاطة بجميع جوانب النحو ومسائله ضرباً من الخيال. والسبب الذي يقف وراء ذلك كله هو المنهج الذي اتبعه النحاة، والذي أستطيع أن أصفه، دون تردد، باللامنهجية حيث تخللته ثغرات وواكبته أخطاء توحي بأنه كان لكل نحوي منهجه الخاص به، وليس لكل مذهب أو مدرسة نحوية فريقه المنسجم المتفق فتجد المبرّد يخالف وينتقد سيبويه أستاذ مدرسته البصرية، بينما نجد اتفاقاً في كثير من المسائل بين الأخفش البصري وبين الكوفيين. الثغرات التي كانت، وما زالت، مصدر خلل الدرس النحوي واضطرابه أذكر منها مايلي:

أولاً: اتخاذ الشعر المصدر الأول والرئيس لاستقاء قواعد اللغة وتفريعاتها، حيث جعلوا الشاهد الشعري في المقام الأول عند التقعيد وقاسوا عليه سائر أنواع الكلام

العربي، مع أن نشأة النحو ثمرة من ثمرات الدراسات القرآنية، ثم إن اللغة العربية بارتباطها بالقرآن الكريم أخذت وضعاً فريداً لا يتوافر لأية لغة في الأرض، فأصبحت ضرورة لفهم القرآن الكريم ولا يغني عنها سواها في هذا الشأن، وعلى المجتهد في الفقه والتشريع أن يتمكن منها نحواً وصرفاً ودلالة، فكان الأجدر والأَوْلى للنحو والنحاة اعتماد نصوص القرآن الكريم وقراءاته أساساً دون غيرها لتقعيد القواعد، فالقرآن نصوصه محصورة بين دفتي المصحف، وهو الحجة البالغة تشريعاً ولغة، بل الارتباط عضوي بينه وبين اللغة وهو الحكَم الفصل فيما يختلف فيه النحاة بقراءاته المتواترة وموافقتها لوجوه العربية حتى الشاذ منها، وعليه فالاحتجاج به أَوْلى لأن روايته أوثق، بل هي الأوثق على الاطلاق مما نقله إلينا الرواة من شعر أو غيره، وأين النص الشعري الذي يتوافر له مثل هذا الضابط؟!.

ويمكننا أن نعد من مثالب هذا التوجه أن الشعر محكوم بالوزن والقافية، فقد يتغاضى الشاعر، للضرورة الشعرية، ويتجاوز القاعدة النحوية، بينما القرآن الكريم محكم في اختيار ألفاظه وانتقاء أساليبه ولا يلحقه نقد أو نقض أو نقص أو اختلاف، فهو أسمى نمط للفصحى وأعلي نموذج للبيان العربي، ويمثل لغة أجود العرب وأفصحهم، قريش.

وقول السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية»[٢] يدفعني إلي القول إن الشعر، بسبب ما يحكمه من قيود قد تحُول دون سلامة التركيب أو عفويته، لا يصلح أن يكون له المقام الأول في استنباط القوانين النحوية، بل يجب أن يكون نحو لغتنا قرآنياً ولا بأس بعد ذلك أن يُستَشهد بكلام العرب نثرهم وشعرهم، حتى نخلّص الأحكام النحوية التي تصاحب الشعر من قولهم إنه شاذ أو ضرورة، ويجوز في الشعر ولا يجوز في غيره وغير ذلك من التناقضات.

ثانياً: لقد ذكر الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف «قائمة بالقبائل العربية» التي يُحتج بلغتها ولا يؤخذ عن غيرهم من العرب، ويضع قريشاً في مقدمتها، وبعد أن

يصف لغتها يتبع ذلك بقوله: « والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيلْ وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم »[٣] وهي قبائل لم تَعِش في أطراف الجزيرة العربية، ومع أنني لا أقر مثل هذا التصنيف الذي يجعل البيئة الأكثر بداوة هي الأكثر فصاحة بحجة « ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد »[٤]، فإنني أقول ليت النحاة التزموا بهذه القائمة فابن جني نفسه بعد ذلك يقول: « اللغات على اختلافها كلها حجة.. »[٥] أليس هذا نقضاً صريحاً لقوله السابق ولقول الفارابي الآنف الذكر أيضاً. كذلك نجد من النحاة من يعترض على مثل هذا النهج فيما ذكره السيوطي من أن أباحيان في شرح التسهيل يعترض على ابن مالك وكأنه يعيب عليه عندما يقول: « عني في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة وقضاعة وغيرهم ، وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن »[٦]. وأبو حيان هذا يناقض نفسه حين يقول: « كل ما كان لغة لقبيلة قِيسَ عليه »[٧] كذلك يمكنني أن أتساءل: هل لغات القائمة التي ذكرها الفارابي متفقة وتخلو من الاختلاف فيما بينها؟!.

كذلك لانعدم أن نجد قائمة أخرى عند لغوي آخر مثل أبي زيد الانصاري الذي يصفه سيبويه في كتابه بالثقة، حين كان يقول: (أقصد أبا زيد): « ما أقول: قالت العرب إلاّ إذا سمعته من عجز هوازن، وفي رواية أخرى: إلاّ إذا سمعته من هؤلاء: بكر ابن هوازن وبني كلاب، وبني هلال،أو من عاليةّ السافلة أو من سافلة العالية، وإلاّ لم أقل، قالت العرب »[٨].

وعند أبي عمرو بن العلاء قائمة ثالثة فالسيوطي ينقل عن الأصمعي عن أبي عمرو: أفصح الشعراء ألسناً وأعربهم أهل السروات: هذيل، ثقيف، وأزدشنوءه وهم بنو الحارث ابن كعب بن الحارث »[٩].

فأي قائمة نأخذ بها؟! أم نأخذها جميعاً؟! وهو الأوْلى في نظري، وهو ما كان يميل إليه الكوفيون، فيما أعتقد.

ثالثاً: إنّ التحديد المكاني والزماني للفصاحة والاحتجاج أو اعتمادهم على الشعر قبل النثر، بل قبل الحديث الشريف، سبب خلطاً بين اللهجات والعصور والمستويات، وإخلالاً كبيراً بما يمكن أن نسميه المنهج الوصفي في استنباط القواعد اللغوية، لذلك تجد القاعدة ونقيضها أو ما يشذّ عنها. فاللغة السليمة الفصيحة لا ترتبط بمكان أو زمان، ولا بجنس، بل الدّربة والمران والمعاناة هي التي تنتج لغة سليمةَ خالية من الخطأ، عدا أن التحديد الزماني الذي امتدت فترة الاحتجاج فيه إلى منتصف القرن الرابع الهجري (٣٥٠هـ) هل يمكن أن تبقى فيه عربية القبائل على حالها دون تطور؟! أشك في ذلك، لأن التطور لابد أن يلحق اللغة، وليس بالضرورة أن يكون التطور إفساداً للغة أو فصاحتها.

رابعاً: ومن جناية النحاة واللغويين على النحو اهتمامهم بالشواذ من الكلام والشواهد المجهولة القائل، والمصنوعة أحياناً والمهجورة والمبتورة والمنحولة أحياناً أخرى، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر، وإذا أعجزهم إيجاد شاهد شعري، يلجؤون إلي ضرب أمثلة من عندهم وكأنهم يفترضون القاعدة ويبحثون لها عن دليل. ويمكنني أن أضيف إلى ذلك أنهم لم يكونوا يهتمون بذكر هيئة من يأخذون منه سوى أنه رجل أو امرأة أو أعرابي أو صبي، ولا يأبهون بسياق الحال، «فإنهم (أهل اللغة) قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله، فإنه قد يعرض له ما يخرجه عن حيّز الاعتدال»[١٠].

وأما عن استشهادهم بالعبارات المصنوعة المفترضة منهم فيقول إبراهيم أنيس: «اصنطعوا عبارات فرضية من كلامهم هم، لا من كلام العرب، مثّلوا بها لقواعدهم، فإذا بحثنا عن نص صحيح يشتمل على مثل هذه التراكيب، لانكاد نظفر بنظائرها... حتى إمامهم سيبويه في كتابه الذي يعد بحق أساس كل البحوث اللغوية القديمة قد سلك هذا

المسلك في غالب الأحيان، فهو يؤلف العبارات الفرضية ويبني عليها القواعد »[١١]، وإنني أعدّ جميع ما جاء في كتاب سيبويه مصدَّراً بـ : يقال، تقول، وما أكثره! من هذا القبيل.

قال الأصمعي : « أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلاّ مصحفة أو مصنوعة »[١٢].

قال الأستاذ سعيد الأفغاني عن الكوفيين: « جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر... حتى أصبحت لهم قواعد بعدد ماجمعوا من الشواهد »[١٣]، وهذا كله يخالف مقولتهم في أصول النحو التي تقول: « إن الشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال » وهكذا لم يتقيدوا بما فرضوه.

خامساً : كثرة الروايات وتنوعها للشواهد وكل رواية ترتبط بتغير الحركات الإعرابية وتوجيه النحاة لها، « ومن الشواهد ما كان يروي على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض »[١٤] مما خلق انطباعاً لدي المتكلمين بالعربية أن جميع ما يُتكلم به جائز، إذ لا يعدم النحاة وجهاً نحوياً يفسرون به ما يرتكبه المتكلمون من مخالفات حتى شاعت المقولة المعروفة: « النحويُّ من لا يخطّيء ». ولا يخالجني شك في أن ذلك كان أحد الأسباب التي أتاحت للناطقين بالعربية، بل وساعدتهم على اطراح الحركة الإعرابية فيما بعد، وجعلت الاستغناء عنها أمراً ميسوراً في اللهجات العربية الحديثة.

سادساً : تناول الظواهر اللغوية على أساس شكلي يتغلب فيها الشكل على المعنى وتطغى فيه الصنعة النحوية على حساب معاني الكلام ونظمه، فكأن النحو هو الإعراب بحيث تقل التعليلات المعنوية للوجوه النحوية. ولم يخلُ هذا التوجه من نقد، إذ نجد

ابن جني يوجه ملاحظاته لهذا التناول الشكلي بقوله: «يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب»، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: «ضُرِبَ زيدٌ فنرفعه وإن كان مفعولاً به»، ونقول: «إن زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلاً»، ونقول: «عجبت من قيام زيد فنجرّه، وإن كان فاعلاً»[١٥] ويعني هذا أن النحاة لم يأبهوا للمعنى، فمع أن زيداً مفعول به في المعنى أي وقع عليه فعل الفاعل في جملة (ضرب زيدٌ) إلا أنه رُفِع من حيث الشكل مراعاة لحاجة الفعل إلى (نائب فاعل) وهي وظيفة نحوية شكلية مع أنه يجب أن يُنصَب مراعاة لوظيفته النحوية الحقيقية وهي التي يقتضيها المعنى.

وكذلك يكون (زيد) من الناحية الوظيفية الحقيقية فاعلاً فكان يجب أن يرفع بناء على ما قرره النحاة من قواعد وأصول، ومع ذلك يُنْصَب مرة في جملة (إن زيداً قام)، ويجر مرة أخرى في جملة (عجبت من قيامِ زيدٍ) وكل ذلك (النصب والجر) يتنافى شكلاً مع كونه فاعلاً، ويراعي الشكل على المعنى التزاماً بالصنعة النحوية فيقال عنه إنه اسم إنّ مرة (في جملة إن زيداً قام) ومضاف إليه مرة أخرى (في جملة: عجبت من قيام زيد). كذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**إذا السماء انشقت**﴾[١٦] يقول البصريون إن السماء في الآية الكريمة مرفوعة بفعل مقدر يفسره الفعل الموجود ويرفضون كونه فاعلاً متقدماً للفعل الموجود وهو «انشقت»، لأنهم محكومون بقاعدة وجوب تأخر الفاعل عن الفعل، وهو أمر شكلي؛ فهو مسند إليه والمبتدأ أيضاً مسند إليه والأصل في الأخير أن يتقدم على المسند وهو الخبر ولا يضارّ المعنى من ذلك. وأين الخلل المعنوي لو قلنا إ السماء فاعل مقدم كما ذكر بعض النحاة؟! طبعاً لا يختل المعنى غير أن البصريين يوجبون أن يلي «إذا» فعل ولا يجيزون أن يليها اسم، وهو أمر شكلي يضطرهم إلي اللجوء إلي الصنعة النحوية من تأويل وتقدير وتفسير. مع أن هذا الأمر، أقصد إيلاء إذا فعلاً، قد ورد في أفصح نص عربي وهو القرآ الكريم، وفي الشعر أيضاً.

وكتب النحو تفيض بالقواعد غير الوظيفية التي أقيمت على أساس شكلي محض

هدفها في الدرجة الأولى، صحة الإعراب، وأما المعنى ففي مرتبة تالية.

سابعاً : وَلَعُ النحاة بالتأويلات والتخريجات والتقديرات والتسويغات مهما كانت بعيدة أو عجيبة أو متكلّفة وأكثر من استخدم هذا الأسلوب هم نحاة البصرة، حتى يمكننا وصف تخريجاتهم بالتعسف في أحيان غير قليلة، ولو ابتعدنا عنها لجنّبنا أنفسنا كثيراً من الخلافات. فقد ذكر السيوطي إن «مذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر»[١٧] فلا تكاد تعثر على باب من أبواب النحو دون أن تجد مثل هذا النهج. فقد كثر لجوء البصريين إلى ضمير الشأن، فهو حصان طروادة الذي يركبونه في أحايين كثيرة للخروج من مأزق التناقض بين شاهد فصيح وقاعدة استنُّوها نحو قولهم: «إنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور»[١٨].

وقد ورد في لسان العرب ما يناقض هذه القاعدة، فإنهم يعتبرون مثل هذا الأمر تناقضاً في الظاهر فقط يمكن تأويله أو تخريجه على أن هناك ضمير شأن مستتراً في كان هو اسمها في قول الشاعر (الفرزدق):

قنافذُ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إيّاهم عطيةُ عَوّدا

وفي قول حميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالي معرَّسهم وليس كلَّ النوَّى تلقي المساكينُ

ويعرب الكوفيون بحسب الظاهر كلاً من «عطية» و«المساكين» على التوالي: اسم كان، واسم ليس لأنهم يجوّزون أن يقع بعد كان وأخواتها معمول خبرها، أما البصريون فيقدرون اسم كان واسم ليس ضمير شأن مستتراً حتى يتوافق الشاهدان مع ما سنّوه من قاعدة من

عدم تجويز تقدم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها، على أن هناك توجيهاً آخر لهم في البيت وهو زيادة كان، وهناك توجيهات عدة في البيت في «تلقي المساكين»[١٩].

وتجد النحاة، على سبيل المثال أيضاً، يقررون أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة بحجة أنه محكوم عليه والحكم على المجهول لا يفيد في نظرهم، وفي رأيي أن هذا من قبيل التحكم والالتزام بالمنطق، ثم تراهم بعد ذلك يذكرون أكثر من ثلاثين موضعاً تسوّغ الابتداء بالنكرة، وفي اعتقادي إن اجتماع مثل هذا العدد من المسوّغات، وبعبارة أخرى إن جمع ثلاثين أسلوباً عربياً من الشواهد والأمثلة، جدير بأن يجعل ما شذّ أوما استثنى من القاعدة، جزءاً منها ومنضوياً تحت لوائها، ويستحق أن يكون أصلاً وعليه من الأسلم أن تقنن القاعدة على أنه يجوز في المبتدإ أن يكون معرفة ونكرة، ولا ضرورة لحشو ثلاثين مسوَغاً أو أكثر تعتمد على تبريرات واهية.

ثامناً: سيطرة المنطق[٢٠] على تفكير النحاة خاصة المتأخرين منهم مما نتج عنه إشكالات وصعوبات في التعليل والقياس، ونظرية العامل وما تبعها من إهمال أو إعمال أو تعليق فامتلأت كتب النحو بالحشو والاستطراد والتكرار والتداخل والشروط والحدود والقيود، والخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين، وأحياناً بين نحوي وآخر، وظهر من النحاة وهم البصريون من يعتدّ بالقياس أكثر من اعتداده بالسماع بعكس الكوفيين؛ فساد في النحو المنطق الأرسطي والرياضي بدلاً من سيادة المنطق اللغوي، حيث أصبح القياس النحوي قياساً منطقياً وأصبحت الأحكام النحوية تقنن بالعلل لا باستقراء النصوص فرموا الخارج على القياس بالشذوذ ولو كان مطّرداً في الاستعمال مع أن ابن جني يقول: «استعمال ماكثر استعماله أولْى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهي إليه استعماله»[٢١].

وهكذا قد تم القياس على الفصاحة وتجرأ النحاة على تخطئة الشعراء ولو عاشوا في فترة الاحتجاج. كذلك وجدنا من الكوفيين من يقبل على القياس على الشاذ والنادر مما رجع بالفساد والاضطراب على قواعد النحو.

تاسعاً: إقامة القواعد النحوية على المكتوب وليس على المنطوق، فقد اعتنى النحاة القدامى عنايةً زائدة باللغة المكتوبة على حساب اللغة المنطوقة، وهو ما تضمن بالضرورة أن يكون تعليم قواعد اللغة نظرياً، وأدى ذلك إلي تعليم الدارس كلمات منفصلة، ونشأ ما يسمى بنحو الكلمة المنفردة المنفصلة عند التركيز على الإعراب التفكيكي، مع أن الجملة المنطوقة هي بالضرورة سلسلة كلامية متصلة، والنطق هو الممارسة العملية للغة، فيجب أن يكون أساساً للعملية التعليمية. وتعريف ابن جني للغة مثلاً يعني أنها، في نظر النحاة القدامى، أصوات منطوقة ومسموعة وذلك حين يعرفها بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[٢٢] وفي وقتنا هذا تعطي أكثر الطرق المعاصرة في تعليم اللغات، في أوروبا وأمريكا، اللغة المنطوقة مكانةَ بارزة.

وقد وصف الدكتور عبد المجيد عابدين نهج نحاتنا القدامى هذا بأنه خطأ بالغ وكان سبباً في كثير من المشكلات النحوية بيَّنها في كتابة «المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية»[٢٣]. إذ يقول: «أحبُ أن أبيِّن خطأ بالغاً قد وقع فيه النحاة القدامى، وهو أنهم عُنوا (بالمكتوب) ولم يعنوا (بالمنطوق) في دراستهم النحوية، فكانت أحكامهم وتفسيراتهم كلها قائمة على ما يرونه بأبصارهم من الحروف المكتوبة، لا على ما يسمعونه بآذانهم من الأصوات المنطوقة وهذا هو منشأ أخطاء كثيرة ومشكلات عدة».

عاشراً: إغفال النحاة الصلة الوثيقة بين العربية وبين أفراد أسرتها من اللغات السامية[٢٤] (العروبية) رغم ما بينها من تشابه في الأصوات والأبنية والتراكيب، ولا نشك في أنهم كانوا يعرفون ويدركون وجود هذه الصلة، إذ نجد إشارات لبعضها في كتبهم كقول ابن جني: «وبعد فلسنا نشك في بُعد لغة حِمْيَرَ ونحوها عن لغة ابني نزار (مضر وربيعة) فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم، فيساء الظن فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة[٢٥]، ولا نعدم أن نجد إشارات هنا وهناك في كتب التراث إلى

السريانية أو العبرية، ولكن هذه الصلة لم تجد الاهتمام الكافي، ولم تجد من يستفيد منها في دراسة علمية موضوعية للعربية تشارك في وصف ما التبس وغمض من البنية الصوتية والصرفية والتركيبية خاصة في البحث عن الدخيل في لغتنا معجمياً وأسلوبياً، لأن كثيراً مما عده علماؤنا القدامى دخيلاً على لغتنا هو عروبي[٢٦] أصيل موروث عن اللغة الأم التي تفرعت عنها هذه اللغات (أقصد العربية والسريانية والعبرية وغيرها).

وبعد فأرجو أن أكون قد وفقت في ملاحظة ما واكب الدراسة النحوية من أخطاء منهجية كبَّلت نحو لغتنا وأورثته ما صاحبه من تعقيدات لم يستطع الفكاك منها رغم المحاولات والجهود التي بذلت قديماً وحديثاً، وبحثت تيسيره وتبسيطه وإصلاحه وتنظيمه وتحريره من شوائبه وتعقيداته وتفريعاته وخلافاته.

وبعدُ، أيضاً، فأرجو ألا يظن ظانّ بأني قد وضعت هذه الورقة من أجل غرض لم يدُر بخلدي ألا وهو النيل من جهود علمائنا والانتقاص من اجتهاداتهم التي لا يمكن لأحد جحدها، فهم لم يألوا جهداً في سبيل الإحاطة بما يؤدي الغرض والغاية من فهم اللغة، فقد ازدحم تراثنا اللغوي بالمصنّفات ذات الغاية التعليمية التي جنح فيها مصنفوها إلى بيان أصول اللغة وقواعدها في اقتضاب وإيجاز، وتحمل عناوين تنبيء عن ذلك نحو: المقتضب والموجز والواضح والتلقين واللمع والأنموذج والمصباح والمقرب والمفصّل والمغني والموصل والجامع، وأدب الكاتب ولحن العامة وإصلاح المنطق، والقائمة طويلة قد يتعذر حصرها. ومع ذلك يمكننا القول إنهم تركوا قسماً من النحو مثقلاً بالعلل والأدواء جرتها عليه المناهج التي سلكوها في تقعيد القواعد وتحليلها، وهي التي أشرنا إلى بعضها آنفاً بما عنوناه بالثغرات في الدرس النحوي، جعلت هضمه وتمثّله عسيراً على الأفهام والعقول على وجه الإجمال.

ويمكننا أن نخرج من هذا المأزق، ألا وهو تواضع الحصيلة اللغوية لدى طلبتنا وتدني استفادتهم من دراستهم اللغوية (نحواً وصرفاً على وجه الخصوص)، وذلك إذا خَلُصت

النيات، وصدقت العزائم، وتضافرت الجهود، وأحس كل فرد قادر فينا بمسؤوليته وتصدى لها ولم يتنصل منها، مع ضرورة أن تكون الاستجابة لهذا التحدي جماعية فهو تحدٍّ حضاري فكري يجب ألاّ نقف أفراداً وجماعات، شعبياً ورسمياً، عاجزين عن التصدي له وإيجاد الحلول المناسبة له. وفي رأيي أن ذلك ممكن إذا تضافرت جهود المجامع اللغوية والجامعات العربية والمؤسسات التعليمية في الوطن العربي واتفقت على تشكيل فريق من ذوي الخبرات والكفايات، مهمته تخليص نحو العربية من شوائبه وأثقاله، وصياغته صياغة جديدة تيسِّر هضمه واستيعابه وتمثّله دون نفور وعناء.

والمساهمة التي يمكن أن أقدمها بكل تواضع، تلافيت فيها السلبيات المنهجية، إن جاز التعبير، التي ذكرتها آنفاً ويمكن أن أسجلها على شكل توصيات هي:

١ – دراسة أبواب النحو كلها من جديد باباً باباً، وكل باب على حدة، ومن أكثر من باحث، بصياغته بطريقة تخلّصه من الخلافات والتأويلات والتخريجات وما إلى ذلك مما يمكن أن نعده صنعة نحوية شكلية لا أثر لها في المعنى، مع الميل إلى التعليلات المعنوية للوجوه النحوية.

٢ – اعتماد القرآن الكريم في الدرجة الأولى في الاستشهاد علي وجه الخصوص والنثر على وجه العموم، لأن النثر هو المجال الحقيقي والوظيفي الذي يظهر فيه دور اللغة ووظيفتها في الإبلاغ والتوصيل والتفاهم. ولا مانع طبعاً من التعامل بالشعر عند التدريب والتطبيق من أجل فهمه كنص أدبي وإنتاج فني أو فكري.

٣ – استبعاد الأبواب النحوية غير الوظيفية كبابي الاشتغال وعطف البيان مثلاً والقواعد الفرعية غير الوظيفية أيضاً كوجوب دخول إذا على الجملة الفعلية، وكل ذلك يمكن إحصاؤه بعد الاتفاق عليه.

٤ – تنقية القواعد من الخلافات النحوية خاصة من الآراء المنفردة كبناء أيّ إذا

أضيفت وحذف صدر صلتها وهو رأي ينفرد به سيبويه، على سبيل المثال. وتؤخذ الآراء التي تصاف إجماعاً وشمولية أو موافقة جمهور النحاة.

٥ – الابتعاد قدر الإمكان عن التحليل الإعرابي التفكيكي أو نحو الكلمة المنفردة، وتخليصه، إذا كان لابد من ذلك، مما ينوء به من أثقال الصنعة النحوية كقولنا عند إعراب صديقي في أي سياق لغوي (نحو جاء صديقي) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وكذلك جاء أو دعا فلا ضرورة لذكر كل التفاصيل بل يكتفي بأنهما فعلان ماضيان، ولا حاجة لنا بالقول إن الأول فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر على آخره، والثاني فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. أو في إعراب: يا سيبويه: إن سيبويه منادي مبني على الضم المقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .. إلخ وهو المصدر الأول لنفور طلابنا من قواعد اللغة بل هو الهاجس والكابوس الذي يغرس الكراهية في نفوس أبنائنا لنحو العربية. وهو مانلمسه بصورة لا يمكن تأويلها أو التغاضي عنها من خلال المعايشة اليومية في المحاضرات الجامعية أو الحصص المدرسية.

٦ – تحرير الشواهد والأمثلة النحوية، خاصة عند التدريب والتطبيق، من قيود الزمان والمكان وذلك بالإصرار على إيراد الأمثلة من فصحي العصر.

٧ – الحرص على تعليم المهارات اللغوية التي يمارسها الدارس عملياً في تعبيراته الشفهية أو التحريرية وذلك بالاستفادة من طرق التعليم الحديثة في تعليم اللغات.

٨ – الاستفادة ما أمكن ذلك، من معطيات علم اللغة الحديثة في تعليم اللغات خاصة عند المدرسة الوصفية، والمدرسة التوليدية، في تركيز الأولى، عند التحليل، على البنية السطحية، وتركيز الثانية على البنية العميقة التي يكون الأداء اللغوي محاكياً لها، وسبيل ذلك كله التدريب والتعليم عن طريق التكرار.

٩ – لا بأس من الاستعانة بما يمكن تسميته بالمنهج الفطري في تعلم السليقة اللغوية بألا نضع قواعد اللغة في المقام الأول وذلك عن طريق تكرار الصواب أمام الدارس بقراء النصوص الصحيحة قراءة تتصف بالأناة والصبر وتنتهي بالحفظ الذي يجعل من هذه النصوص أنماطاً تركيبية يختزنها الدارس (خاصة الطفل) ويهضمها حتى إذا نضجت لغة الخطاب لديه يتمثّلها ويقيس عليها، وبعبارة أخرى تتكون لديه الملكة القادرة على محاكاة هذه النصوص والنسج على منوالها. وقد نصح ابن خلدون في مقدمته باتباع هذا المنهج التعليمي حين قال[٢٧]: « ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم، الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث، وكلام السّلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم وكلمات المولّدين في سائر فنونهم، حتى يتنزَّل؛ لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور، منزلة من عاش بينهم ».

وفقنا الله جميعاً لخدمة لغتنا العزيزة فهو من وراء القصد

وعليه سواء السبيل

الهوامش

(١) المقدمة : الفصل السادس والثلاثون، في علوم اللسان العربي، علم النحو (من الفصل السادس – الكتاب الأول) : ص ٥٤٦ .

(٢) الاقتراح : ص ٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٦ .

(٤) ابن جني : الخصائص : ٢ / ٥ .

(٥) المصدر السابق : ٣ / ١٠ .

(٦) الاقتراح : ص ٥٧ .

(٧) المرجع السابق : ص ١٨٦ .

(٨) المرجع السابق : ص ٢٠٧

(٩) المزهر : ٢ / ٤٨٣ .

(١٠) المصباح المنير : ١ / ٩٥ .

(١١) أسرار اللغة : ص ٩ .

(١٢) نشأة النحو : ص ٦٤ .

(١٣) من تاريخ النحو : ص ٧١ .

(١٤) الاقتراح : ص ٢٩ .

(١٥) الخصائص : ١ / ١٨٤ .

(١٦) الأشتقاق / ١ .

(١٧) الاقتراح : ص ٢٠٨ .

(١٨) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٨٠ .

(١٩) المصدر السابق : ١ / ١٨٤ – ٢٨٧ .

(٢٠) انظر لمزيد من الاطلاع على كتاب المرحوم د . فتحي الدجني « النزعة المنطقية في النحو العربي » .

(٢١) الخصائص : ١ / ١٢٤ .

(٢٢) السابق: ١ / ٣٣ .

(٢٣) أنظر: ص ١٣٦ ومابعدها: من الكتاب نفسه .

(٢٤) انظر المرجع السابق أيضاً: ص ٢٠ – ٣٠ .

(٢٥) الخصائص: ١ / ٣٨٦ .

(٢٦) نقصد باللغات العروبية ما يعنيه علماء اللغة الغربيون باللغات الساميّة؛ نظراً لأن هذه اللغات تفرعت عن اللغة الأم الأولى التي كانت في الجزيرة العربية التي خرج منها ما سمي « تاريخياً » بالهجرات السامية .

(٢٧) المقدمة : ص ٤٨٧ .

المراجـع

– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، ١٩٥٠.

– أحمد الفيومي، المصباح المنير، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، (د.ت).

– ابن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).

– ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، تحقيق وشرح محمد محيي الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم ط١، القاهرة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

– جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر (د.ت).

– سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر (د.ت).

– عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط١ مصر، ١٩٥١.

– عثمان بن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد النجار ط ٢ ح دار الهدى، بيروت (د.ت).

– فتحي الدجني، النزعة المنطقية في النحو العربي، ط ١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢.

– محمد الطنطاوي، نشأة النحو ، دار المعارف، مصر ١٩٥٣.